أثر فروقات الضرائب المؤجلة على القوائم المالية

م.م سهاد جياد مطرود

جامعة المثنى / كلية التربية الأساسية

suhada.chyad@mu.edu.iq

المستخلص:

نتيجة للتطور وانفتاح الأسواق الاقتصادية عالميا ظهرت أهمية الإفصاح عن القوائم المالية وإعدادها ليكون مبنيا على (العدالة والشفافية) في إظهار البنود الواردة فيها، ولأن هذه القوائم تعد لأكثر من جهة مستفيدة (أصحاب المصلحة) سواء أكانوا مستثمرين أم مقرضين أم هيئات حكومية، إذ يجب إعدادها بطريقة أكثر شفافية وبدون تحيز لجهة دون أخرى. هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الفروقات الضريبية المؤجلة التي تنشأ في الوحدات الاقتصادية وقياس مدى تأثيرها على القوائم المالية، وأثبتت الفرضية القائمة على " مدى تأثير الفارق الزمني في تسجيل المعاملات المالية في توليد الفروقات الضريبية المؤجلة " من خلال استخدام منهج البحث الاستنباطي والتحليلي وتم التوصل إلى مجموعة النتائج التي كان أبرزها، أهمية الإفصاح المحاسبي عن فروقات الضرائب المؤجلة، من أجل جذب المستثمرين المرتقبين وأثر الفروقات الضريبية المؤجلة على قائمة الدخل من خلال الضريبة المؤجلة والحالية التي يجب أن يعترف بها كإيراد أو مصروف وأن تتضمن في الربح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب المؤجلة، الفروقات الدائمة، الفروقات المؤقتة، الافصاح المحاسبي، القوائم المالية.

THE EFFECT OF DEFERRED TAX DIFFRERNCES ON THE FINANCIAL STATEMENTS

Assistant Lecturer . Suhad Jiyad Matroud
AL Muthanna University / College of Basic Education

Abstract:

As a result of development, globalization and the openness of economic markets globally, the importance of disclosure in financial statements and preparing them on the basis of (fairness and transparency) in showing the items contained therein, and because these lists are not considered more. From the beneficiary party (stakeholders), whether they are investors, lenders or government agencies, where they must be prepared in a more transparent manner and without bias for one party over the other, the study aims to identify the most important deferred tax differences that arise in economic units and measure the extent of their impact on the financial statements, and prove the hypothesis On the basis of "the impact of the time difference in recording financial transactions in generating deferred tax differences" through the use of deduction and analysis. Research methodology, and a set of results were reached, most notably the importance of accounting disclosure and deferred tax differences must be recognized, in order to attract potential investors and the impact of deferred tax differences on the income statement through deferred and current tax as income or expense and included in the accounting profit.

Keywords ;Deferred taxes, permanent differences, Temporary differences, Accounting disclosure, Financial Statements

المقدمة:

تعد الضريبة من الموضوعات المهمة التي كتب عنها العديد من الدراسات لأنها مصدر من مصادر الإيرادات الغنية لتغذية الخزينة بالسيولة المالية، ولاسيما موضوع الضرائب المؤجلة التي تعد أحد المشكلات المحاسبية، لذا لابد من الحصول على معلومات محاسبية ومالية تتمتع بالخصائص النوعية الهدف منها إعداد قوائم مالية تتصف بالجودة والمصداقية والشفافية لاعتمادها في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين والمستخدمين لهذا القوائم، لذا يجب أن يكون الافصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية بصدق وعدالة ويجب الافصاح عن الفروقات التي تنشأ بسبب الفارق الزمني في تسجيل الأحداث المالية في الوحدات الاقتصادية، حيث تسجل الوحدات الاقتصادية باستخدام أساس الاستحقاق في حين تسجل هيئات الضرائب باستخدام الأساس النقدي، إن احتساب الضرائب والفروقات التي تحدث بين الربح المحاسبي والضريبي تؤثر على الوضع المالي، وقد تفصح قائمة الدخل للسنة الحالية للشركة بتحقيق ربح لكن هذا الربح قد يشمل السنة القادمة نتيجة استخدام أساس الاستحقاق النقدي بالوحدات الاقتصادية، وقد تفصح عن وجود مصاريف مستحقة الدفع حيث تدخل في الاحتساب المحاسبي للربح لكنها لا تظهر في احتساب الربح الضريبي وبالتالي يظهر لدينا ارباح في السنة الحالية، وكذلك بالنسبة للإيرادات المستحقة أو مصروفات مدفوعة مقدما.

المبحث الاول

منهجية البحث و الدراسات السابقة

أولا: أهمية البحث

نتيجة التطور وانفتاح الأسواق الاقتصادية عالميا ظهرت أهمية الإفصاح في القوائم المالية وإعداد قوائم مالية مبنية على (العدالة والشفافية) في إظهار البنود الواردة فيها، ولأن هذه القوائم تعد لأكثر من جهة مستفيدة (أصحاب المصلحة) سواء أكانوا مستثمرين أم مقرضين أم هيئات حكومية حيث يجب إعدادها بطريقة أكثر شفافية وبدون تحيز لجهة دون أخرى.

ثانيا : مشكلة البحث

تتمثل المشكلة في الفارق الزمني في تسجيل مصروفات وإيرادات وموجودات ومطلوبات مصرف عينة البحث حيث ينتج عن هذا الفارق ظهور التزامات ضريبية مؤجلة، نتيجة اعتماد المصرف في تسجيل عملياته على أساس الاستحقاق، وتبني هيئة الضرائب الأساس النقدي في احتساب الربح الضريبي مما سينتج مصروفات يتم احتسابها للسنة القادمة ولكنها تعود للفترة الحالية، وهذا يسبب مشكلة أساسية في إظهار أرباح أو خسائر تعود لسنة سابقة.

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالآتي " هل اختلاف توقيت تسجيل الأحداث يؤثر في ظهور فروقات مؤجلة في القوائم المالية ؟ "

ثالثا : أهداف البحث

اعتمادا على مشكلة البحث يتم صياغة أهداف البحث بالآتي :-

١-التعرف على مفهوم وأنواع الضرائب المؤجلة

٢-التعرف على مفهوم وأنواع القوائم المالية ومن هم المستفيدون منها

٣-فصل الضرائب الخاضعة للضريبة عن غير الخاضعة للضريبة

رابعا : فرضية البحث

الهدف الأساسي للبحث هو معرفة ما إذا كانت الفروقات الزمنية في تسجيل المعاملات تؤثر على احتساب ضريبية الدخل ومن خلال مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية :

" الفارق الزمني واختلاف أسس الاحتساب بين الوحدة الاقتصادية والهيئة العامة لاحتساب الضرائب المؤجلة وأثرها في القوائم المالية ودرجة الإفصاح في القوائم المالية ".

خامسا : حدود البحث

الحدود المكانية : ان حدود البحث المكانية اقتصرت على ما اعتمدته الباحثة على بيانات مصرف اشور الدولي للاستثمار.

الحدود الزمانية : اختص البحث بالفترة الزمنية خلال عام ٢٠١٨ واعتماد البيانات الواردة في التقرير السنوي الذي أظهر بعض الحسابات التي سجلت على اساس الاستحقاق لكنها سوف تظهر في سنوات اللاحقة وتحتسب كمصاريف او ايرادات خاصة بالفترة اللاحقة وانها تعود للسنة الحالية، يعود السبب إلى أن هيئة الضرائب تستخدم الاساس النقدي وهذا يظهر لنا الالتزامات التي تسمى الفروقات الضريبية المؤجلة

سادسا: هيكل البحث

المبحث الاول(منهجية البحث والدراسات السابقة)

١- منهجية البحث

٢- الدراسات السابقة

المبحث الثاني(فروقات الضرائب المؤجلة والقوائم المالية)

١- فروقات الضرائب المؤجلة

٢- القوائم المالية Financial Statements

المبحث الثالث(الجانب العملي للدراسة)

المبحث الرابع(الاستنتاجات والتوصيات)

١- الاستنتاجات

٢- التوصيات

ثانيا: الدراسات السابقة

١-دراسة شهرة وآخرين٢٠٢١ (أثر تفادي مشكلات القياس والافصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية – دراسة ميدانية)

تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر تفادي مشكلات القياس والافصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة عينة من اراء مجموعة من الأكاديميين والمهنيين الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة حيث أوضحت النتائج وجود تأثير ايجابي لتفادي مشاكل القياس والافصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية ويجعل المعلومات المحاسبية المفصح عنها تتصف بالخصائص النوعية، وهذا من وجهة نظر العينة محل الدراسة وتوصلت الدراسة لتوصيات أهمها ضرورة وضع إرشادات من طرف الهيئات المحاسبية المنظمة لمهنة المحاسبة، في

كيفية التغلب على كل المشاكل المطروحة في قياس الضرائب المؤجلة والافصاح عنها وتقديم البدائل والحلول المناسبة.

٢- دراسة حسين،وآخرين٢٠٢٠(دور المعيار الدولي ١٢ في تحسين الايرادات الضريبية من الاستثمارات الاجنبية و انعكاسه على الموازنة العامة للدولة)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاختلافات في النظم المحاسبية الضريبية المحلية والدولية، وتوضيح أهمية تطبيق معيار الدولي(١٢) في جذب الاستثمارات الاجنبية للدولة، وتوصلت الدراسة الى أن المعيار المحاسبي رقم(١٢) قد تم وضعه وصياغته من اجل توحيد عملية التحاسب الضريبي ومعالجة ضريبة الدخل على هذا الاساس، وان عدم قيام المنشأة بالإفصاح عن الفروقات الضريبية المؤجلة يؤثر في عرض القوائم المالية بعدالة وبالتالي سوف يؤثر على قرارات المستثمرين، وان اعتماد المعيار الدولي رقم ١٢ سوف يؤدي الى جذب المستثمرين الاجانب للدولة .

٣-دراسة Zulfa R;Rahmat H 2019(The Effect Of Tax Planning And Deferred Tax Liabbilities On Earns Management)

هدف الدراسة هو معرفة أثر التخطيط الضريبي وأصول الضرائب المؤجلة على ادارة الارباح من خلال القوائم المالية للشركات من عام ٢٠١٣الى عام ٢٠١٧وبينت ان تلك الشركات لديها دوافع قوية لممارسة ادارة الارباح من خلالها اعتمادها على التخطيط الضريبي من اجل تحقيق مستوى ارباح مرتفع من خلال زيادة قيمة الاصول الضريبية المؤجلة.

٤- دراسة شمسو ٢٠١٩ (دور ومسؤولية مراقب الحسابات في المحاسبة عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية)

ان الهدف الاساسي للبحث هو كيفية تطوير دور مراقب الحسابات في المحاسبة عن الضرائب المؤجلة ، ومن اجل تحقيق هذا الهدف يجب عرض المعيار المحاسبي المصري رقم(٢٤)مع توضيح القصور المتواجدة فيه توصلت الباحثة الى وجود قصور في المعيار محاسبي (٢٤) في القياس و الافصاح في القوائم المالية، ينتج عن تطوير دور مراقب الحسابات على عدم التلاعب في الدخل المحاسبي في المنشآت وكذلك في قيمة الضرائب المؤجلة .

٥_ دراسة يوسف ،وآخرين ٢٠١٥(الافصاح عن الضرائب المؤجلة على المعيار المحاسبي الدولي (١٢)

يوضح البحث اهمية تطبيق واستخدام المعيار المحاسبي الدولي (١٢) ضرائب الدخل كإدة للإفصاح وعرض ضرائب الدخل في القوائم المالية، حيث كانت مشكلة البحث تتمحور حول الفروقات التي تنشأ نتيجة استخدام المعيار الدولي المحاسبي (١٢) والفروقات التي تنشأ نتيجة استخدام القوانين والتشريعات حيث ان هذا التباين نتج عنه (فروقات مؤقتة ودائمة) حيث توصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات تتلخص في ان اجراء المقاصة بين الاصول والالتزامات الضريبية جاء متوافقا مع مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات، والعديد من توصيات منها اهمية تعديل التشريع الضريبي في القانون العراقي.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة المشاكل الناتجة في المحاسبة نتيجة احداث الفروقات في الضرائب المؤجلة، وتناولت احدى الدراسات اهمية التوجيه نحو معايير المحاسبة الدولية الخاصة بضرائب الدخل، وتناولت دراسة سابقة اهمية الافصاح المحاسبي عن الفروقات الناشئة في القوائم المالية، اما هذه الدراسة فأنها تختلف عن دراسات السابقة من حيث تحديد مشكلة التوقيت (الفارق الزمني) في تسجيل المعاملات المالية داخل عينة البحث، وانها تتفق مع الدراسات السابقة في اثبات تأثير الفارق الزمني على تحديد الربح الضريبي للوحدة الاقتصادية، حيث انها تناولت أسس الاختلاف في تسجيل المعاملات واحتساب الايرادات والمصاريف داخل الوحدة الاقتصادية (عينة البحث) واعتمادها على اساس الاستحقاق المحاسبي، في حين اعتمدت هيئة الضرائب على الاساس النقدي في احتساب الايرادات والمصاريف للوحدة الاقتصادية (عينة البحث) .

المبحث الثاني

فروقات الضرائب المؤجلة والقوائم المالية

تمهيد:-

ان مستخدمي المعلومات المحاسبية وعلى وجه الخصوص المستخدمين الخارجين (External users) ، يعتمدون على ما يتم الافصاح عنه في القوائم المالية (المرحلية منها والنهائية) من المعلومات المحاسبية والمالية، لتحديد احتياجاتهم في عملية اتخاذ القرارات، وتعتمد عملية اتخاذ القرار على مدى ملائمة المعلومة المقدمة لهم في القوائم المالية، حيث أصبحت الضرائب المؤجلة deferred taxes اداة لكشف التلاعب في الارباح وكذلك معيارا لمقابلة التأثيرات التي تنتج عن الاحداث والعمليات المحاسبية داخل الوحدة الاقتصادية (شمسو ، ٢٠١٩ : ٨٣) .

عملية تدقيق وتخمين الضرائب والفحص الضريبي، والتأكد من موضوعية ومصداقية المعلومات عن قيمة الضريبة المؤجلة هي من مسؤولية مراقب الحسابات ومن المهام التي يقوم بها المدقق بمعرفة المستثمرين والمقرضين بالربح المحاسبي وفرقه عن الربح الضريبي ،نتيجة انفصال الادارة عن الملكية التوسع في الشركات متعددة الجنسيات .

ان تباين المبادئ والقواعد والقوانين والتشريعات الضريبية في مختلف الدول عن المبادئ المحاسبية والانظمة المحاسبية المستخدمة، يشكل السبب الاساسي في عدم التطابق بين (الاصول والالتزامات الضريبية) حيث توثر على صافي الربح (بالزيادة و النقصان)، وذلك لان هذه الفروقات تحدث في فترة مالية معينة وهي سنة مالية لكن اثرها يمتد الى فترات لاحقة، نتيجة هذا التأثير اصبح من الضروري

والاجباري ان يتم الافصاح عنها في البيان المالي (Financial Statements) ، لأنها توثر في عملية اتخاذ القرار بالنسبة(لمستخدمي المعلومات المحاسبية) .

(يوسف ، ٢٠١٥ ٩١) اصدرت لجنة المعايير لمحاسبية الدولية **International Accounting Standards Committee (IASC)** المعيار الدولي رقم (١٢) بعنوان " ضرائب الدخل " لما حظيت باهتمام المنظمات العالمية والمهنية، حيث ينصح المعيار على (الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة) يجب قياس أصول والتزامات الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضريبة وقوانين الضرائب التي تم سنها بشكل جوهري قبل تاريخ الميزانية العمومية .(المعيار المحاسبي الدولي ١٢، ضرائب الدخل)

اولا : مفهوم الضرائب المؤجلة Deferred tax concept

إن طبيعة المحاسبة المالية للضرائب المؤجلة هي طبيعة تطلعية. بما أن الضرائب المؤجلة تشير إلى التخفيضات أو الأعباء المحتملة لضريبة الدخل في المستقبل وتساعد مستخدمي البيانات المالية في تقييم المركز المالي لشركة أو مجموعة شركات، فإن المحاسبة المالية للضرائب المؤجلة تخضع حتماً لعدم التأكد من التقدير والحكم الإداري . (Brouwer and Naarding 2018:200-230) .

يتم الاعتراف والافصاح عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية المجمعة

(Incom Ststament) التي تكونت نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصل والالتزامات تبعا للأساس المحاسبي وقيمتها تبعا للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء علي الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم

الموجودات والمطلوبات ، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي المجمعة.

تعرف الضرائب المؤجلة" انها الضرائب المتعلقة باختلاف توقيت الاستحقاق الضريبي، وينشأ هذا الاختـلاف فـــي التوقيت نتيجة للاختلاف بين الاعتراف بالأرباح للأغراض الضريبية والارباح للأغراض المحاسبية المالية، فيحصل أن تحمل فترة مالية محاسبية ببنود صرف لا تخص تلك الفترة كما هو الوضع حين يضاف الى ارباح فتـــــــرة محاسبية مـــا بنود ايرادات لا ترتبط بأنشط الفتـــــــرة نفسهـــا"(كسكس،٢٠١٤:٣).

تعريف الضريبة المؤجلة ينحصر أساسا في الاختلاف المؤقت الذي يبرز عندما تكون القيمة المحاسبية للأصل او الخصم مختلفة مقارنة بقيمتها الجبائية ومنهم من اختصر الضريبة المؤجلة في كونها ستصبح مستحقة بتاريخ لاحق.(مامش، واخرون بدون سنة نشر:١٣)

١- ضرائب الدخل المؤجلة و القيم الخاضعة لها في المستقبل

Deferred income taxes and the values subject to them in the future.

اشار الباحث مسعود الى ان بعد تحديد الضريبة المستحقة او التي يلزم دفعها نستطيع تمييز (الاختلافات في المصروفات الضريبية حيث تحدث بطريقة اخرى

تحدث هذه الاختلافات المؤقتة بين مبلغ التقرير لأغراض الضريبية وبين مبلغ التقرير للأغراض المحاسبية، وتعتبر الاختلافات المؤقتة التي تحدث نتيجة الاختلاف بين اساس القاعدة الضريبية في احتساب الاصل او التزام ومبلغ التقرير في القوائم المالية التي سينتج عنها مبالغ خاضعة للضريبة للسنوات المستقبلية ، وتتناقص المبالغ القابلة للاستقطاع الضريبي في السنوات المستقبلية)

واشار الى وجود اختلافات مؤقتة بين المبلغ المعترف به للأغراض الضريبية والمبالغ المعترف بها لأغراض الدفترية، واشار ايضا إلى أن (الاختلاف المؤقت هو الفرق بين الاساس الضريبي (لأصل او التزام) معين، وقيمته المقرر عنها (الدفترية) في القوام المالية، والذي يسفر عن مبالغ خاضعة للضريبة (يؤدي بزيادة الدخل الخاضع للضريبة) أو استقطاعات ضريبية (يؤدي لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة) في السنوات المستقبلية). (كسكس ، ٢٠١٤ : ٣) .

حيث يمكن التمييز بين مصروف الضريبة المستحق ومصروف الضريبة المؤجل، وهذا ينتج عندما يحدث لدينا فروقات مؤقتة في قيمة المبالغ التي تم الاعلان عنها للأغراض الضريبية والمعلن عنها للأغراض الدفترية ، حيث ان الفرق المؤقت (هو الفرق بين الأساس الضريبي(القاعدة الضريبية) للأصل أو الالتزام والمبلغ (القيمة المحملة أو الدفترية) في التقارير المالية , التي سوف تنتج في المبالغ الخاضعة للضريبة أو القابلة للاستقطاع في السنوات القادمة. (الريشاني ، ٢٠١٩ : ٤).

٢- الربح المحاسبي والربح الضريبي Accounting Profit and Tax Profit

عرف الربح المحاسبي (**accounting profit**) من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بانها " صافـــي الربـــح او الخسارة لفتـــرة قبل استقطاع مصروف الضريبة "(ضريبة الدخل)، وعرف ايضا بانها " الربح الناتج عن نشاط الوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة، بعد تحميل الايرادات كافة المصروفات التي ادت الى الوصول لذلك الربح "(حسوس ، بلا سنة : ٣٨٦)

وعرف الربح الخاضع لمصروف الضريبة (الخسارة) **Tax Profit**، بانه المبلغ الذي نتج عن طرق اعداد واحتساب الربح وفقا للقوانين والتشريعات الضريبية المحلية، حيث تمثل قيمة الرقم (مبلغ الربح او الخسارة) هو الاساس في احتساب الضريبة عن الفترة المالية الجارية (حسين ، ٢٠٢٠ : ٥٣٠) .

وعرف ايضا " نتيجة النشاط من صافي الربح او الخسارة للفترة المحددة للوحدة الاقتصادية بموجب القواعد التي تفرضها الوحدات والسلطات الضريبية التي على بيانها يتم تحديد ضرائب الدخل (Incom Tax) المستحقة وقابلة للاسترداد والتحصيل (refundable) .

حيث يختلف الدخل المحاسبي عن الدخل الضريبي نتيجة الاختلاف بين المحاسبة المالية والضريبية، هذا الاختلاف جاء من اختلاف مفاهيم المحاسبة المالية عن الضريبية، حيث تعرف المحاسبة المالية بانها " عملية قياس وتسجيل الاحداث المالية " وعرفت محاسبة الضريبية بانها " عملية تعتمد على قوانين وانظمة وتشريعات الدخل الصادرة بموجب التعليمات الضريبية المحلية، حيث يتم اجراء التعديلات في الدخل المحاسبي من خلال احتساب الضريبة المستحقة والتي يتم التوصل اليها من خلال قواعد الضريبة . (العجيلي ،١٣:٢٠١٣) .

ان الفرق بين الدخل المحاسبي والضريبي قد يكون دائما او مؤقتا ، حيث ان بعض حسابات النفقات قد تكون مقبولة من الناحية المحاسبية، ويختلف قبولها من الناحية الضريبية ، هذه الفروقات تحدث نتيجة الاختلاف في تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية، على سبيل المثال طرق احتساب الاندثار حيث يتـــم احتساب في بعض الوحدات الاقتصادية طريقة القسط المتناقص للوصول للربـــح المحاسبـــي، امـــا فـــي القوانين والتشريعات فيحتسب مصروف الاندثار بطريقة القسط الثابت، وهـــذا ينتج عـــن اختلاف في قيمة المصروف بالنسبة للربح المحاسبي والضريبي.(قدادة ،٢٠٢١: ٣١)

وترى الباحثة ان المفهوم الاعمق للربح المحاسبي هو (الفرق بين المبالغ التي نتجت عن الاحداث والعمليات المالية في الوحدة الاقتصادية والتي تتضمن مصروفات (Expenses) وايرادات (Revenues) النشاط الجاري في الوحدة، بعيدا عن المكاسب غير المتوقعة و الخسائر الناتجة عن ظروف خارجية .

الشكل رقم(١)

معادلة احتساب الربح الضريبي والمحاسبي

الشكل من أعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر (حسوس،بلاسنة:٣٨٦،٣٨٧)

وبالرغم من ان الربح الضريبي يتم تحديده من خلال الربح المحاسبي الا انه يوجد العديد من الاختلافات بينهم وسيتم التعرف عليها من خلال الجدول الاتي :

جدول رقم (١)

الاختلاف بين الربح المحاسبي والضريبي

نطاق الاختلاف	الربح المحاسبي	الربح الضريبي
النظرة الى الايرادات والمصروفات	ايرادات يتم الاعتراف بها لبلوغ الربح المحاسبي مثل ارباح بيع موجودات ثابتة	لا يتم الاعتراف بالإيرادات غير المتوقعة في الربح المحاسبي
الاعفاءات الضريبية	لا تشمل الربح المحاسبي	اعفاءات ضريبة منصوص عليها في قوانين الدخل

اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر (العجيلي،٢٠١٣: ١٤)

٣- الاصول و الالتزامات الضريبة المؤجلة Deferred tax assets and liabilities

تنتج الفروق في الاصول و١ الالتزامات، بسبب الاختلاف في التوقيت عند احتساب الربح المحاسبي والضريبي، حيث تدخل بعض حسابات المصاريف وبنودها في فترة معينة في الربح المحاسبي، وتدخل كمصروف في فترة مختلفة في الربح الضريبي، نتيجة هذا الفارق الزمني تولد لدينا نوعان من الفروقات الدائمة والمؤقتة ، التي يتم على اساسها احتساب الضريبة المؤجلة .

أ- الفروقات المؤقتة

ان معايير المحاسبة الدولية تقوم على اساس تطبيق مبدا الاستحقاق المحاسبي وهذا هو السبب الاساسي في حدوث فارق زمني في تسجيل الاحداث المالية، على عكس الوحدات الاقتصادية التي تطبق مبدأ الاساس النقدي، نتيجة الاختلاف في اساس المحاسبة المطبقة حيث تقوم المحاسبة المالية على تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي اي تسجيل الايرادات والمصروفات بحسب اختلاف توقيتها الزمني، على عكس التشريعات الضريبة التي تستخدم الاساس النقدي في تسجيل معاملات المالية، حيث تنشأ الفروقات المؤقتة نتيجة اختلاف في تسجيل الاصول والالتزامات بقيمتها الدفترية المعدة طبقا للقوائم المالية والقواعد المحاسبية واسس الاعتراف والقياس لهذه الاصول و الالتزامات (البنك المصري المركزي ، ٢٠٠٨ : ٢٨٩) .

- ✓ تقسم الفروق المؤقتة الى نوعين من الفروقات وهي كالاتي:(قدادة ، ٢٠٢١ : ٣٢) **فروق مؤقتة خاصة بالضريبة** "وهي فروق مؤقتة ينشأ عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الضريبي(الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد او سداد المبلغ المسجل للأصل او الالتزام"

- ✓ **فروق مؤقتة قابلة للاستقطاع** " هي فروق مؤقتة سوف تنشأ عنها مبالغ قابلة للاقتطاع عند تحديد الربح الضريبي(الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد او سداد المبلغ المرحل للأصل او الالتزام" (الريشاني،٢٠١٩:٣)

حيث تجعل هذه الفروقات الربح الخاضع لاستقطاع ضريبة الدخل اكبر من الربح المحاسبي او قد يحدث العكس خلال فترة معينة، تختلف مصادر الفروقات المؤقتة التي تحدث عنها اصول او التزامات ضريبية مؤجلة، هذه الفروقات تؤثر على قياس الربح الضريبي وتشمل :-

جدول رقم (٢)

مصادر الفروقات المؤقتة

المصدر	التأثير
دخل الفائدة	يحتسب في الربح المحاسبي على اساس توقيته ، لكن في الدوائر الضريبية يحتسب عند حصوله فعلا على النقد
مصاريف الاندثار (الإهلاك)	ان الاختلاف في احتساب مصروف الاندثار في محاسبة ضريبية والمالية يتم من خلال استخدام الإهلاك التفضيلي
اعادة تقدير الاصول بدون اجراء تعديلات مشابها لأغراض الضريبة	لا يحدث تعديل في القاعدة الضريبية نتيجة اعادة تقييم الاصول
تكلفة الاصول غير الملموسة	نص معيار رقم ٣٢ الدولي الخاص بالأصول غير ملموسة على رسملة الاصول ، وبعدها يتم خصمها لأغراض الضريبية
مصاريف الديون المعدومة	تؤثر الديون المعدومة على الدخل المحاسبي حيث تقلل منه على عكس الدخل الضريبي، حيث يؤدي التخفيض الى دخل محاسبي عالي وايضا ضريبة مؤجلة اعلى
مصاريف مسبقة الدفع	تدفع الوحدات الاقتصادية مصاريف مقدما ويتم احتسابها على اساس

	الاستحقاق على اختلاف الفترات الزمنية وسيتم استقطاعها من تكلفة الاصل، على عكس الدوائر الضريبية التي تعترف بالمصروف في الفترة والتوقيت التي يتم استقطاعها منها .
الشهرة او الشهرة السالبة	تصبح القاعدة الضريبية صفرا للشهرة نتيجة عدم تقبل الدوائر الضريبية لاحتساب اندثار الشهرة واعتباره مصروفا قابلا للإهلاك عندما يتم احتساب الربح الضريبي .
منافع التقاعد	تحتسب المحاسبة المالية منافع التقاعد عند تقديم الخدمة ، لكن عند احتساب الربح الضريبي يتم من تقديم الوحدات الاقتصادية مبالغ التقاعد الى صندوق التقاعد او عند دفع الموظف المتقاعد ، ونتيجة هذه الاختلاف يتولد التزام ضريبي مؤجل
الايرادات المستلمة مقدما	تنتقل الايرادات المستلمة مقدما في الميزانية العمومية الى السنة القادمة وذلك لانه يتم تسجيل الاحداث على اساس الاستحقاق، اما في القاعدة الضريبية فيتم احتسابها في السنة نفسها ولهذا السبب تنشأ فروقات ضريبية مؤجلة
عمليات الدفع على اساس الاسهم	لا يحصل خصم ضريبي على خيارات الاسهم حين اجراء خيارات الاسهم الممنوحة، حيث ان الاقتطاع على اساس سعر السهم في تاريخ الانشاء ، لكن يتم الاعتراف بالضريبة الحالية و المؤجلة في ملكية المباشرة
تكاليف الاقتراض	تحتسب تكاليف الاقتراض بالنسبة للقرض المدين كالاتي : يتم تخفيض التكاليف من مقدار المبلغ الذي تم استلامة بالإضافة الى ارتفاع قيمة المسجلة للقرض بنفس كمية الاطفاء سنويا عند احتساب الربح المحاسبي، اما عند احتساب ربح ضريبي فيتم خصم التكاليف عند اتمام العملية في الوقت التي يتم الاعتراف بالقرض . اما القرض الدائن : فيتم رسملة التكاليف واطفائها عند تحديد الربح المحاسبي خلال عمر القرض ، اما ضريبيا فلا يتم احتساب التكاليف لا في الوقت الحالي ولا في المستقبل .

(رمضان ، ٢٠١٤: ١٤٨:١٤٤) .

ب-الفروقات دائمة

الفروقات الدائمة لا تسبب اية مشكلة في عملية تسجيل المحاسبة الضريبية، وذلك لان تأثيرها يقتصر فقط على الفترة التي حدث بها هذه الفروقات، على العكس تماما من الفروقات المؤقتة التي يمتد اثرها خلال السنة . (اللايذ ، ٢٠١٤ : ٥٨).

عرفها المعيار المحاسبة الدولي الصادر من مجلس محاسبة رقم (١٢) " هي الفروق التي تكون دائمة وثابتة غير قابلة للتغير بين الدخل المحاسبي والضريبي، التباين الذي ينتج خلال فترة مالية معينة ولا يظهر اثرها خلال فترة او مده تالية، اذ يظهر هذا الفرق نتيجة بعض الحسابات التي يتم اخذها عند حساب الدخل المحاسبي ولا يتم اخذها عند احتساب الدخل الضريبي او العكس (حسين ، ٢٠٢٠ : ٥٣١).

حيث ان بعض الدول لا تعترف ببعض المصروفات من ضمن الدخل نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية ، واعفاء بعض الايرادات من ضريبة الدخل، بيد أنه وعلى وفق ما جاء في معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي IFRS يجب احتساب هذه المصاريف وتنزيلها من الايرادات، تختلف اسباب حدوث الفروقات الدائمة نتيجة اختلاف قوانين وتشريعات الضريبة داخل الدولة ويمكن التطرق الى بعض هذه الاسباب متمثلة بالاتي : (قدادة ، ٢٠٢١ : ٣٢).

١- يتم احتساب الدخل المحاسبي من نشاط الوحدة الاقتصادية بدون استقطاع الضريبة منه بشكل نهائي.
٢- تنزيل احد بنود المصروفات من الدخل المحاسبي والاعتراف به، لكن لا يتم استقطاعه نتيجة غايات في ضريبة الدخل.
٣- مصاريف يتم تنزيلها من ضريبة الدخل والاعتراف بها من ضمن التشريعات الضريبية، لكنها غير مقبول الاعتراف بها من قبل المبادئ المحاسبية .

٤- الاصول و الالتزامات الجارية و المؤجلة Current and deferred assets and liabilities

ان الضرائب التي لم يتم دفعها سواء أكانت عن الفترة الجارية أم عن الفترة السابقة يجب الاعتراف بها كـ (التزام) ، اما في حالة كون المبلغ المدفوع اعلى من المبلغ المستحق الدفع عن فترة سابقة او جارية فيتم الاعتراف بالزيادة الحاصلة كأصل

- ✓ حيث يجب الاعتراف بالضريبة المؤجلة والجاري كدخل او مصروف وان تدخل في صافي ربح او خسارة للفترة ، باستثناء التي تنتج من (اندماج الاعمال بطريقة التملك، الحدث او العملية الذي يتم الاعتراف به بالفترة نفسها او فترات مختلفة تكون خارج الربح او خسارة في بيان الدخل الشامل وانما تكون مباشرة في حقوق المساهمين) (العجيلي ، ٢٠١٤ : ٣٤:٣٥) .

حيث لو فرضنا ان الربح المحاسبي في الوحدة الاقتصادية كان بمقدار(٢٠٠٠٠٠) الف دينار وان الفروقات المؤقتة تبلغ(١٨٠٠٠)الف دينار حيث تمثل التزاما ضريبيا مؤجلة بقيمة(٥٤٠٠) دينار وان الفروقات الدائمة تشكل(٠٠٠ ٥) الاف دينار التي تكون ضريبة جارية بقيمة(٥٦١٠٠) دينار حيث يشكل الربح الخاضع للضريبة (١٨٧٠٠٠) دينار وبتالي تكون فروقات الدائمة عبارة عن مصروف ضريبي مؤجل بقيمة (٥٤٠٠) ومصروف ضريبي جاري بقيمة (٥٦١٠٠) ويشكل مصروف الضريبة (٦١٥٠٠) .

- ✓ البنود التي تضاف او تحمل مباشرة الى حقوق المساهمين : اذا كانت ضريبة تعود الى بنود حملت الى حقوق المالكين مباشرة او سجلت في صالحها للفترة نفسها او لفترات مختلفة، يجب تحميلها مباشرة الى حقوق المساهمين او اخذها لصالحهم .

حيث تسمح المعايير المحاسبية الدولية بالاعتراف ببعض البنود واضافتها على الحساب الخاص بحقوق المساهمين مباشرة مثل (تغيير المبلغ المسجل الناتج عن عملية اعادة تقييم للممتلكات والمصانع والاستثمارات التي تكون طويلة الاجل، اجراء تعديل على الرصيد الافتتاحي الناتج عن اما تغيير في السياسيات المحاسبية المطبقة او تصحيح لخطأ جوهري) . (كسكس ، ٢٠١٤ : ١١) .

لابد من الاعتراف بالمطلوبات الضريبية لكافة الفروقات المؤقتة باستثناء الحالات التالية .(يوسف، واخرون٢٠١٥:٩٧:٩٦)

- ✓ الالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن شهرة لا تعترف بها السلطة الضريبية بإطفائها.
- ✓ الالتزامات الضريبية المؤجلة الناجمة عن الاعتراف الاولي بأصل او الالتزام في عملية تتميز بأنها ليست اندماج اعمال او عند عدم تأثير العملية في حالة حدوثها على كل من الربح المحاسبي او الدخل لخاضع لضريبة.

الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم وهي الخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمان الضريبي غير المستخدم. (مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASC،٢٠٠٣:١٥:١٢)

الفرق بين المعيار المحاسبي دولي رقم (١٢) و القاعدة المحاسبية رقم (١٣) في العراق The difference between International Accounting Standard No. 12 and Accounting Rule No. 13 in Iraq.

تم اقرار القاعدة المحاسبية رقم (١٣) عام ٢٠٠١ ، كان الهدف منها (تحديد الوعاء الضريبي، ووصف المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل، الافصاح عن الاجراءات المتعلقة بها، تطبق هذه القاعدة على ضرائب الدخل المحلية والاجنبية، تطبق احكام القاعدة على شركات المساهمة والشركات المحدودة والمشاريع الاخرى)

وشملت القاعدة المحاسبية رقم (١٣) عده إفصاحات منها ما يأتي:-

- ✓ يتم الافصاح عن مصروف الضريبة من ضمن المصروفات في (بيان الدخل عن الفترة الجارية) .
- ✓ الزام اظهار رصيد الضرائب المؤجلة في قائمة المركز المالي بحيث تكون بصورة مستقلة عن (حقوق مساهمين)
- ✓ الافصاح عن الوفر الضريبي باستخدام الخسارة في قائمة الدخل عن العمليات في الفترة الجارية .
- ✓ يتم اظهار مصاريف الضريبة في قائمة الدخل التي تنتج عن نشاطات اعتيادية كبند مستقل عن التي تتعلق بالدخل .
- ✓ يتم تطبيق القاعدة من تاريخ١٢/٣١/ ٢٠٠٢ .

عند اجراء عملية المقارنة بين اوجه التشابه في القاعدة المحاسبية رقم(١٣) في العراق مع المعيار المحاسبي رقم (١٢)الخاص بضرائب الدخل وتتبين اوجه التشابه بالاتي : -

جدول رقم (٣)

التشابه بين قاعدة محاسبية(١٣) و معيار رقم (١٢)

نطاق التشابه	التوضيح
محاسبة الضرائب	تم المحاسبة عن الضرائب الخاصة بالدخل باستخدام نفس الطريقة التي تم الافصاح عنها
الاعتراف بالضريبة	سواء كانت ضريبة جارية ام مؤجلة ، ويتم تخفيضها من اجمالي الربح او الخسارة ، باستثناء الحد الذي تنشأ به
الدخل المحاسبي	نتيجة النشاط من ربح او خسارة قبل خصم ضريبة الدخل منها او اضافة الوفر الضريبي
الدخل الخاضع لضريبة	هو صافي الربح الوحدة الاقتصادية او صافي الخسارة خلال الفترة المنتهية للنشاط التي تتحد وفقا للقوانين وقواعد المالية وبموجبها يتم تحديد ضريبة المستحقة الدفع او القابلة للاسترجاع
الخسارة	في حالة الوصول الى صافي خسارة يتم الاعتراف بهذه الخسارة ، حيث يتم الاستفادة منها من اجل تحقيق الوفر الضريبي
مصاريف الضريبة	يتم الافصاح عن مبلغ الضريبة الناتج من الدخل الناجم عن نشاطات اعتيادية ، بشكل مستقل عن المصاريف التي تتعلق بالدخل

(العجيلي ، ٢٠١٣ :٤٨:٤٧)

ان تحديد الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي ينتج في قائمتين هم قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث ينتج في قائمة الدخل فرق التوقيت حيث ان قائمة

الدخل تعترف بالمصروفات والايرادات بغض النظر عن الاستلام والدفع حيث يركز على توقيت الاعتراف بالإيراد والمصروف، وينتج فروق التوقيت في قائمة المركز المالي لبعض البنود التي لم تظهر في قائمة الدخل كتقييم الاصول وبيان اثرها في المركز المالي .

ثانيا- القوائم المالية Financial Statements

تمهيد:-

تعتبر القوائم المالية مخرجات ونتاج (المحاسبة)، حيث يتم الافصاح عن النتائج التي توصلت لها الوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة محددة بنشاط الوحدة الاقتصادية، تشكل القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات الي تطلبها الجهات الخارجية (المستخدمون الخارجون) الذين ينقسمون الى جزئين هم المستخدمون الخارجون الرسميون (الجهات الحكومية ، دوائر الضرائب ،... الخ) والمستخدمون الخارجون غير الرسميين (المستثمرين ، المقرضين ، الدائنين ، المستثمرين المرتقبين ،.... الخ) ، لا تمثل القوائم المالية المصدر الكافي حيث يتم رفق قوائم مجمعة اخرى توضح البنود الواردة في القوائم المالية ، لان كل جهة تحتاج معلومات معينة من القوائم التي تم اعدادها لتخدم جميع الاطراف المستفيدة، ولشدة اهمية القوائم المالية تم اصدار معيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار رقم (١) عرض القوائم المالية للفترات السابقة وذلك من اجل تسهيل عملية المقارنة، حيث اختص المعيار بالتطبيق على (قوائم فردية) او التابعة لشركة الام وليس على القوائم المختصرة (المرحلية)، إذ شمل تطبيق هذا المعيار في جميع المصارف وشركات التأمين، يجب ان تعبر القوائم المالية عن الاحداث والعمليات المالية تعبيرا صادقا

وعادلا ، وتعتبر خاصية الموثوقية اساسا في مثل هذه القوائم، و اعتماد المستفيدين عليها في اتخاذ قراراتهم، كلما كانت المعلومات الواردة فيها ملائمة وتمثل تمثيلا صادقا الاحداث المالية التي ستساعد في اتخاذ القرارات، وسيتم التطرق في هذا المحور إلى (مفهوم القوائم المالية ، خصائص القوائم المالية ، اهداف القوائم المالية ، انواع القوائم المالية ، الضريبة المؤجلة في القوائم المالية) .

١- مفهوم القوائم المالية The concept of financial statements

عرفت القوائم المالية العديد من التعريفات لكنها في النهاية تعبر عن الوضع المالي للشركة حيـــــث عرفــت القوائم المالية : (هي تقارير والقوائم التي تعكس تجميع و تبويب وتلخيص النهائي لنشاط الوحدة الاقتصادية في شكل بيانات محاسبية) . (هوارية ، ٢٠١٥ : ٣٤).

وعرفت ايضا بـ (عبارة عن مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية، التي تقوم بإعطاء صورة واضحة وصادقة عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والاداء ، وتكون غير قابلة للفصل والانقسام فيما بينهم) . (مقدم ، ٢٠١٣ : ٦٦) .

وعرفها ابو عجوة وعبد العال بانها (القوائم المالية التي تشكل الجزء المحوري للتقارير المالية، حيث تمثل احد اهم الوسائل الاساسية لتوصيل المعلومات الى المستفيدين الخارجين، وبالرغم من ان مصادر المعلومات الواردة في القوائم المالية تكون من خلال النظام المحاسبي الا انها قد تحتوي على معلومات مالية خارج السجلات المحاسبية، الا ان نظم المحاسبية تم تصميمها بشكل اساسي على عناصر

القوائم المالية (الموجودات ، المطلوبات ، و المصروفات ، و الايرادات ، .... الخ) (ابو عجوة ، عبد العال ، بدون سنة : ٦) .

ومن خلال التعريفات السابقة توصلت الباحثة الى استنتاج حيث بينت القوائم المالية هي الأساسية والرسمية والتقارير السنوية التي من خلالها يمكن للشركات أن ترسل للإدارة المعلومات المالية لأصحابها ولمختلف الأطراف الخارجية الأخرى والتي تشمل المستثمرين وسلطات الضرائب، الحكومة والموظفين، إلخ. تشير هذه إلى: الميزانية العمومية (بيان المركز) كما في نهاية الفترة المحاسبية، بيان الربح والخسارة للشركة وبيان التدفق النقدي).

٢- اهداف القوائم المالية Objectives of the financial statements

تتعدد اهداف القوائم المالية ، بسبب تنوع هذه القوائم والمستفيدين منها، يمكن تلخيص اهداف القوائم المالية بالاتي :

١- تقديم معلومات الى المستخدمين الخارجين اصحاب المصلحة حيث يفترض ان تكون المعلومات الواردة في القوائم مفيدة للمستثمرين المرتقبين والحالين في اتخاذ القرارات المناسبة . (العركي ، ٢٠٢١ : ١٩٢)

٢- تقديم معلومات غير مضللة بحيث تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية عادلة ومحايدة وغير متحيزة . (ابو عجوة ، عبد العال ، بدون سنة ، ٨)

٣- اداه لتقييم اداء الوحدة الاقتصادية واتخاذ قرار بشأن مدى كفاءة استخدام الموارد التي بذمتها وطرق استخدامها . (فؤاد ، ٢٠١٥ : ١٥)

٤- تقديم معلومات تساعد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، من خلال اعطاء معلومات حول موجودات و مطلوبات الشركة . (زكريا ، ٢٠١٤ : ٤٨)

٥- تقديم معلومات حول تغيرات في بنود القوائم المالية التي حدثت خلال هذه الفترة ، وتقديم مؤشر واضح عن الوضع والمركز المالي للوحدة الاقتصادية . (هوا رية ، ٢٠١٥ : ٣٨)

٦- تسليط الضوء على دور المعلومات تحديد (حجم وتوقيت درجة المخاطرة) بالأموال المستقبلية التي تتدفق للوحدة الاقتصادية . (القرالة ، ٢٠١١ : ٣١) .

ومن خلال الاهداف السابقة توصلت الباحثة الى انه يمكن تقسيم اهداف التقارير والقوائم المالية بحسب المستفيدين منها، إذ يمثل الهدف الاساسي منها تقديم معلومات(ملائمة وتمثل تمثيلا صادقا وغير متحيزة) الى المستخدمين الخارجين، وتمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات للإدارة و المستثمرين من اجل تحديد وتقييم الاداء المالي وغير المالي للوحدة الاقتصادية، أهداف البيانات المالية هي الأغراض أو الأسباب المحددة (التي قد تشمل الغرض من الامتثال ، وفهم أساسيات الشركة، وقياس القوة المالية للأعمال، والإبلاغ عن الأداء والنتائج والاستقرار المالي والسيولة إلى مختلف أصحاب المصلحة في الشركة. المنظمة، توفير الثقة في الاستمرارية للدائنين) والتي يتم إعداد البيانات المالية لها وعرضها على أصحاب الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين.

حيث تقدم :

- ✓ نظرة حقيقية وعادلة للمركز المالي.
- ✓ رؤية حقيقية وعادلة للأداء المالي.
- ✓ توفير معلومات حول الموارد.
- ✓ توفير معلومات حول الكسب المحتمل.
- ✓ تشكل أساس لقرارات أصحاب المصلحة.

- ✓ تقديم تقرير عن فعالية وكفاءة الإدارة.
- ✓ زيادة فهم المستخدمين النهائيين.

٣- خصائص القوائم المالية characteristics of financial statements

تعتمد خصائص القوائم المالية على اساس جودة وخصائص المعلومات المحاسبية الواردة فيها، حيث كلما زادت مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية اعتبرت قوائما يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، وذلك لأنها تشكل الاساس في تحليل ودراسة القوائم من قبل المستخدمين لها، بحيث يمكن تلخيص خصائص المعلومات المحاسبية بالشكل الاتي:-

الشكل رقم (٢)

خصائص المعلومات المحاسبية

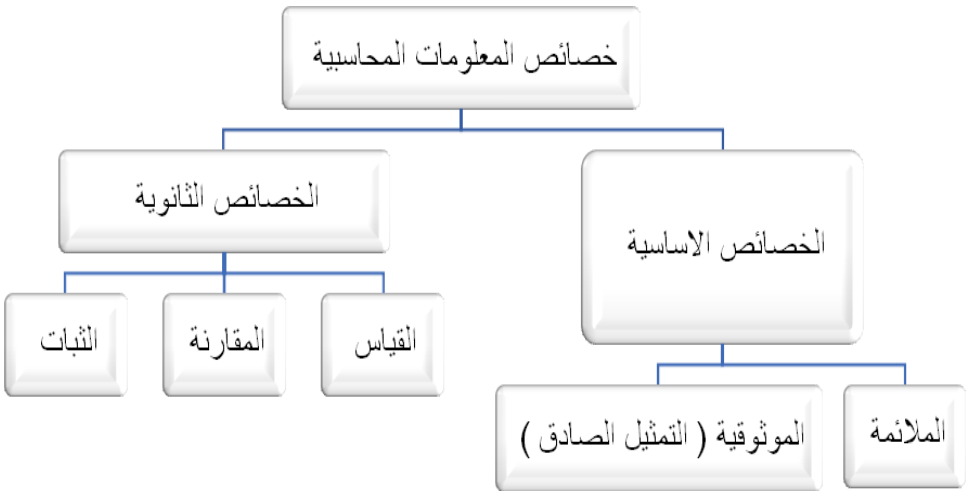

حيث اشار(فؤاد ,٢٠١٥ : ١٤)الى ان خصائص المعلومات هي مكملة لبعضها اي ان تعتبر كل هذه الخصائص اساسيةً، وان استبعاد اي خاصية منهم سوف يعطي معلومات مضللة، واشار الى ان خصائص القوائم المالية تتمثل بالاتي :

١- **القابلية للفهم** : أن تكون القوائم المالية قابلة للفهم من قبل المستفيدين (اصحاب المصلحة) ، وذلك بسبب الاختلاف في مستوى الفهم المالي والاقتصادي ، وذلك بافتراض ان مستوى ثقافتهم المالي سيكون معقولا (محدود) .

٢- **الملائمة** : أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ القرار المناسب أو المساعدة في تغير القرار ، حيث يشكل مؤشر اتخاذ القرار هو السبب الرئيسي لجعل المعلومات ملائمة .

٣- **قابلية للمقارنة** : تعتبر القوائم المالية الأداة الاكثر أهمية في المقارنة بين الفترات المالية المختلفة او وحدات اقتصادية مختلفة ، وذلك يجب استخدام نفس الاساليب اي استخدام اسس ثابتة في القياس او الافصاح عن المعلومات المحاسبية .

٤- **الموثوقية** : لان المعلومات الواردة تستخدم من اكثر من جهة فيجب ان تكون غير متحيزة لجهة دون اخرى ، وان لا تتأثر بالقائمين بأعدادها ، اي ان تكون خالية من (التحيز و الحياد).

٤- انواع ومكونات القوائم المالية الرئيسية في الوحدات الاقتصادية

Types and components of financial statements.

أ- انواع القوائم المالية

يتعين على الشركة الاحتفاظ بسجلات محاسبية وإنتاج عدد من التقارير المالية والتي تشمل ما يلي: (Michel j,2016:197) .

١- تظهر الميزانية العمومية (تسمى أيضًا بيان المركز المالي أو بيان الحالة المالية) ما تمتلكه الشركة (الأصول) وكيف يتم تمويلها. يشمل التمويل ما يدين به للآخرين (الخصوم) واستثمارات المساهمين (حقوق الملكية).
٢- كشف الدخل (ويسمى أيضًا حساب الربح أو الخسارة أو حساب الأرباح والخسائر، أو حساب العمليات) يحدد الربح أو الخسارة التي حققتها الشركة خلال الفترة التي تغطيها البيانات المالية.
٣- يوضح كشف التدفق النقدي النقد المستلم والمصروف خلال الفترة.
٤- توفر الملاحظات على البيانات المالية معلومات ذات صلة بفهم البيانات المالية وتقييمها.

قد تكون هناك حاجة إلى تقارير أخرى. على سبيل المثال ، في المملكة المتحدة ، يتعين على الشركات تقديم تقرير من المديرين بالإضافة إلى تقرير من المراجعين. يحتوي تقرير المديرين على معلومات حول مديري الشركة ومكافآتهم ومراجعة أداء الأعمال خلال السنة المشمولة بالتقرير. كما يوفر بيانًا عما إذا كانت الشركة تلتزم بقواعد سلوك حكومة الشركات. في الولايات المتحدة ، يجب تقديم تقرير K-10 سنوياً إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات. لا يتضمن تقرير K-10 البيانات المالية فحسب، بل يشمل أيضاً معلومات أخرى مثل مناقشة الإدارة وتحليل الظروف

المالية ونتائج العمليات بالإضافة إلى الإفصاحات الكمية والنوعية حول المخاطر التي تواجهها الشركة.

تختلف اسس اعداد القوائم المالية بحسب الغرض من القائمة، حيث يتم اعداد القوائم المالية الثلاث (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية) على اساس الاستحقاق، وذلك لان هذا الاساس يعطي صورة ملائمة عن امكانيات الشركة المستقبلية والحالية، وأن اساس الاستحقاق يظهر الايرادات والمصاريف التي تحدث في الفترة نفسها.

يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الاساس النقدي وذلك من اجل بيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة حيث تعطي صورة حقيقة للمستفيدين من القوائم المالية، لا تشكل القوائم المالية التي تم ذكرها المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمستخدمين، لأنها تمثل القوائم الرئيسية ذات المنفعة الاكثر والتكلفة الاقل بالنسبة للمستخدمين (أصحاب المصلحة) من قبل مصادر اخر وهي :

ب_ مكونات القوائم المالية

تختلف البنود الواردة في القوائم المالية.. ايرادات ومصاريف الفترة المالية للوحدة الاقتصادية في قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية تظهر النقد للوحدة الاقتصادية الناتجة من عمليات داخل وخارج الوحدة، اما قائمة تغيرات في حقوق الملكية فتظهر التغير في رؤوس اموال المالكين والمستثمرين، واخيرا قائمة المركز المالي التي توضح الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

جدول رقم (٤) مكونات القوائم المالية

قائمة الدخل الارباح والخسائر	قائمة المركز المالي
*** اجمالي الايرادات	*** الموجودات
***(–)تكلفة المبيعات	*** الموجودات المتداولة
= اجمالي الربح(ربح او خسارة)	*** النقد
(–) المصروفات التشغيلية	*** المدينون
***مصروفات البيع والتسويق	***البضاعة(اذا كانت نشاط تجاري صناعي زراعي)
***مصروفات ادارية	***المخزون
***مجموع المصروفات التشغيلية	*** الموجودات الثابتة
= صافي الدخل التشغيلي(ربح/خسارة)	= مجموع الموجودات
(+) الايرادات الاخرى	مطلوبات
(–) المصروفات الاخرى	*** ودائع العملاء
=صافي الدخل قبل الضريبة(ربح/خسارة)	***ودائع البنوك والمؤسسات الاخرى
(–) ضريبة الدخل	***فوائد مستحقة
= صافي الدخل بعد الضريبة(ربح/خسارة)	***اوراق مالية مباعة
	*** شهادات ايداع
	*** ضرائب
	*** مطلوبات اخرى
	= مجموع المطلوبات
	الحقوق
	*** راس المال
	***الاحتياطيات
	= مجموع الحقوق
	= مجموع المطلوبات والحقوق

قائمة التغيرات في حقوق الملكية	قائمة التدفقات النقدية
التغييرات في راس المال المدفوع ويشمل *** راس المال القانوني ***راس المال الاضافي(العلاوة او الخصم او اسهم الخزينة) التغيرات في الارباح المحتجزة الذي يشمل ***رصيد الارباح المحتجزة او الدورة وتعديلات في السنوات سابقة ***توزيعات الارباح = صافي الدخل او الخسارة التغيرات في رأس المال المحتسب وتشمل : *** مكاسب او خسائر اعادة التقدير ***مكاسب او خسائر الناتجة عن الحيازة غير المحققة ***خسائر او مكاسب ترجمة الحسابات	انشطة العمليات التشغيل وتشمل *** كافة الانشطة الرئيسية التي تحقق الدخل ***جميع العمليات التي لم تخص الاستثمار او تمويل ***كافة المدفوعات و المقبوضات النقدية = انشطة العمليات الاستثمارية الانشطة المتعلقة ب امتلاك الاصول وتخلص منها *** ***المقبوضات الناتجة عن بيع الاصول الثابتة وغير ملموسة ***مدفوعات نقدية لامتلاك الاصول انشطة التمويل وتشمل ***مقبوضات نقدية لإصدار الاسهم و السندات او قروض ***مدفوعات نقدية لسداد مبالغ المقترضة

اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر (زكريا ، ٢٠١٤ : ٥٦) .

خامسا : مستخدمو القوائم المالية users of financial statements

بعد التعرف على مفهوم القوائم المالية واهميتها واهم خصائص المعلومات الواردة فيها ، يجب معرفة من هم المستفيدون من هذه القوائم وكيف تؤثر على قراراتهم الاقتصادية، حيث تم تقسيم المستفيدين منها الى جزأين الاول يشمل المستخدمين الداخلين للقوائم الماليـــة وهـــــــم(الادارة والعاملون)، والمستخدميـن الخارجين وهم(المستثمرون ، المقرضون ، الجهات الحكومية ، ... الخ). وتتمثل اهم

الاطراف المستفيدة من المعلومات الواردة في القوائم المالية بالاتي : (عثمان ، ٢٠١٢ : ٤٧:٤٨)

١- **المستثمرون** : يحتاج المستثمرون سواء أكانوا الحاليين ام المرتقبين الى قراءة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، من اجل مساعدتهم في تحديد واختيار البدائل الافضل في البقاء والاستثمار في الوحدة او تغيرها الى وحدة اخرى

٢- **المقرضون** : يحتاج المقرضون الى معلومات عن الائتمان النقدي للوحدة ومعرفة السقف الائتماني لها، وذلك من أجل تحليل الائتمان ومعرفة نسبة الخطر والظروف السيئة التي تمر بها الوحدة، وهل تقدر على الوفاء بالتزاماتها تجاه دفع قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه .

٣- **الادارة** : تعتبر الادارة المستفيد الاساسي من القوائم المالية من اجل معرفة الوضع المالي للوحدة ومساعدتها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال تحليل المعلومات الواردة باستخدام اساليب التحليل المالي.

٤- **الجهات الحكومية** : تعتبر جهات الضرائب هي المستفيد الرئيسي للمعلومات الواردة في القوائم المالية من اجل تحديد نسبة ضرائب الدخل التي يجب احتسابها وتنزيلها من قائمة الدخل للوصول الى صافي الدخل .

٥- **مدققو الحسابات** : يحتاج مدققو الحسابات الى البيانات الواردة في القوائم المالية، من اجل اعطاء رأي فني محايد عن صحة المعلومات وانها تعبر عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية محل التدقيق.

٦- **العاملون** : اضيف في الفكر الحديث العاملون الداخليون في الوحدة الاقتصادية الى المستفيدين من القوائم المالية، يحتاج العاملون الى القوائم المالية لمعرفة الامن الوظيفي وهل ان الوحدة في تحسن وظيفي مستمر في المستقبل .

جميع هذه الاطراف تحتاج الى القوائم المالية او بالأخص المعلومات الواردة فيها من اجل التنبؤ بالوضع المستقبلي للوحدة الاقتصادية، ومعرفة نتيجة النشاط خلال الفترة المحددة وهي في الغالب (سنة مالية واحدة) .

المبحث الثالث

الجانب العملي للدراسة

اولا : الطريقة والاجراءات

استخدمت الباحثة منهج البحث النوعي حيث تناول اثر الفروقات الضريبية المؤجلة على القوائم المالية من الناحية المحاسبية وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة في تقرير المصرف السنوي لعام ٢٠١٨ .

ثانيا : مجتمع الدراسة (العينة)

اختارت الباحثة العينة من القطاع المصرفي (مصرف آشور الدولي للاستثمار) وذلك بالاعتماد على بياناته الواردة في تقرير مراقب الحسابات السنوي، اذ يتم التعرف على القوائم المالية الخاصة بالمصرف و الواردة في التقرير السنوي لعام ٢٠١٨.

ثالثا : اسلوب الدراسة

تمثل البحث بتحليل ودراسة القوائم المالية الخاصة بـ(مصرف اشور الدولي) واستخراج فروقات الضرائب المؤقتة والدائمة التي تنشأ ومعرفة أثرها في احتساب الربح المحاسبي والضريبي .

حيث ورد بعض الحسابات التي سجلت على اساس الاستحقاق لكنها سوف تظهر في السنوات اللاحقة وتحتسب كمصاريف او ايرادات خاصة بالفترة اللاحقة وانها تعود للسنة الحالية ، يعود السبب في ذلك إلى أن هيئة الضرائب تستخدم الاساس النقدي، حيث يسمى هذا الفرق بالالتزامات الضريبية المؤجلة.

رابعا : أسلوب جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على التقرير السنوي المنشور في سوق هيئة سوق الأوراق المالية على الموقع الالكتروني للهيئة للسنة ٢٠١٨.

خامسا : نبذة عن المصرف عينة البحث

"إن مصرف آشور الدولي للاستثمار (المصرف) هو شركة مساهمة عراقية تم تأسيسها سنة ٢٠٠٥ بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش / ٢٥٨١٢ ، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد ورأس ماله المدفوع بالكامل ٢٥٠ مليار دينار عراقي. يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد \ حي الكرادة وفروعه الثمانية المنتشرة داخل العراق بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية."

أولا : الفروقات الدائمة و المؤقتة

أ-الإيرادات والمصاريف :

لم تظهر قائمة الدخل اي فروقات ضريبية مؤقتة كما هي في تاريخ ٢٠١٨\١٢\٣١

الجدول رقم (٥)

كشف الفروقات الدائمة والمؤقتة

البيان	المبلغ 2018	المبلغ 2017
اجمالي الدخل قبل ضريبة	17.140.314	**20.206.490**
نفقات الموظفين	(3.760.666)	(3.890.552)
مصاريف تشغيلية اخرى	(5659342)	(5.222.660)
استهلاكات والاطفاءات	(1.153.122)	(1.135.749)
مخصص النقد المسترد	486.564	(756.000)
مخصصات متنوعة محملة مستردة	(105.787)	139.096
اجمالي المصروفات	(10192353)	(10.865.865)
الارباح التشغيلية قبل مخصص مخاطر الائتمان	6.947.961	9.340.625
مخصص مخاطر الائتمان النقدي المحمل	(736.136)	(1.401.112)
مخصص مخاطر الائتمان التعهدي المحمل	(463.962)	7.409.072
الربح قبل ضريبة الدخل	5.747.863	**15.348.585**
ينزل ضريبة الدخل	(1.012.577)	(1.850.405)
صافي الربح للسنة	4.735.286	**13.498.180**

اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف آشور الدولي

يمكن ملاحظة عدم اختلاف الربح المحاسبي عن الربح الضريبي(لمجمل الفترات إلا أن الاختلاف ينشأ لكل فترة مالية على حدة، وسببه اختلاف مبلغ الإيرادات والمصاريف لأغراض اعداد التقارير المالية عنها لأغراض حساب الضريبة، ويعود

ذلك لاتباع الاساس النقدي للأغراض الضريبية، كما هو الأمر فيما يرتبط بمصروف الضريبة ومبلغ الضريبة المستحق، غير أن ما تجدر ملاحظته هو اعتماد الربح المحاسبي لإثبات مصروف ضريبة الدخل والتصريح عنه في بيان الدخل الشامل لينشأ لدينا دوريا ما يسمى بالفروق بين مصروف الضريبة ومبلغ الضريبة المستحق).

يتم اعداد قائمة الدخل على اساس الاستحقاق اي الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بغض النظر عن الوقت الفعلي للاستلام او الدفع، وبتالي يتم استخراج الربح المحاسبي من خلال المعادلة المحاسبية الآتية:

ايرادات العمليات المصرفية – مصاريف العمليات المصرفية = فائض او عجز

وسيتم توضيح اجمالي الربح الخاص بمصرف آشور للسنة المنتهية 018/12/31 من خـلال الجدول رقم (٦).

الجدول (٦)

كشف الربح المحاسبي

البيان	المبلغ
مجموع الايرادات العمليات المصرفية	**17.140.314**
ينزل مصاريف العمليات المصرفية	**(5.747.863)**
= صافي الربح	**4.735.286**

اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف آشور الدولي

يوضح الجدول السابق صافي ايرادات العمليات المصرفية الناتجة من الفوائد الدائنة وتنزيل الفوائد المدينة وكذلك حساب الايرادات الاخرى التي تشمل (أرباح تحويل عملات أجنبية، أرباح رأسمالية، إيرادات اخرى)، ويشمل حساب مصاريف

العمليات المصرفية جميع النفقات الخاصة بالموظفين وكذلك المخصصات والاستهلاكات والإطفاءات خلال السنة المنتهية ٣١-١٢-٢٠١٨ .

اما بالنسبة للربح الضريبي فتقوم هيئة الضرائب باحتساب الارباح على الاساس النقدي أي لا تعتمد على أساس الاستحقاق وتعترف بالنقد خلال فترة التحصيل والإيراد وبالتالي نتيجة اختلاف مبدأ الاحتساب ينشأ اختلاف في الربح الضريبي عن الربح المحاسبي وبالاعتماد على البيانات الوارد في تقرير مصرف اشور الدولي وبالاعتماد على قائمة الدخل المصرف للسنة المنتهية 2018/12/31 يتم احتساب الربح الضريبي من خلال الجدول رقم (٧) .

جدول (7)

كشف الربح الضريبي

البيان	المبلغ
صافي الربح المحاسبي	4.735.286
يضاف(+)	
استهلاكات واطفاءات	1.153.122
مخصصات	380,7770
مخصصات مخاطر ائتمان	1,200.10
يطرح الإيرادات خارج النشاط المصرفي	
الايرادات الاخرى	3.763.440
الربح الضريبي	5,933,938

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف آشور الدولي

وأظهر الكشف الخاص بنفقات الموظفين من أجل تسوية الأرباح كما في تاريخ 2018/12/31أغراض ضريبة الدخل المبالغ التالية في جدول رقم (٨) .

جدول رقم (8)

كشف نفقات تسوية الأرباح

البيان	المبلغ **2018**	المبلغ **2017**
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	3.309.299	3.483.417
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي	203.340	201.119
أجور نقل العاملين	147.522	146.663
تدريب الموظفين	45.169	23.838
السفر والايفاد	43.122	17.347
اعانات للمنتسبين	7.200	
تأمين الموظفين	5.014	18.168

اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف آشور الدولي

ومن خلال الجدول السابق يتم فصل الفروقات الضريبية المؤجلة (الدائمة) التي تشمل :

ب – مصاريف غير مقبولة لأغراض الضريبة

جدول رقم (٩)

كشف المصاريف غير المقبولة لأغراض ضريبة الدخل

البيان	المبلغ 2018	المبلغ 2017
اعانات للمنتسبين	7.200	---
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	4.866.861	3.794.826
أرباح غير خاضعة للضريبة	(3.864.211)	(9.703.390)

اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف أشور الدولي

ثانيا : الاصول و الخصوم

ج– الموجودات

الحساب الخاص بالموجودات الاخرى في قائمة إيضاحات البنود أظهرت قائمة المركز المالي بتاريخ2018/12/31 في جدول رقم (٩).

جدول رقم (10)

كشف الموجودات الاخرى

البيان	المبلغ 2018	المبلغ 2017
مساهمة المصرف في الشركة العراقية لضمان الودائع	796.438	---
حسابات الصرف الالي	507.215	259.176
تأمينات لدى الغير	19359	153684
الفوائد المستحقة	159.822	144.476
الفوائد المستحقة على القروض	181.379	86.591
بطاقات (ماستر كارد)	58.310	87.882
اخرى	257.503	244.069

اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف أشور الدولي

من خلال الجدول السابق نلاحظ ظهور حسابات مستحقة مما ولد لدينا فارقاً زمنياً في التسجيل وتشمل هذه الحسابات التالية في جدول رقم (١٠) .

جدول رقم(١١)

كشف الحسابات المستحقة

البيان	المبلغ
الفوائد المستحقة	**159.822**
الفوائد المستحقة على القروض	**181. 379**

اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف آشور الدولي

وإذا ما افترضنا أن الهيئة العامة للضرائب تحتسب على الأساس النقدي لغاية احتساب الدخل مما يوضح أن الفوائد المستحقة سوف يتم احتسابها في السنة القادمة مما يأثر على إجمالي الدخل الخاضع للضريبة حيث سيتم تنزيلها من الاجمالي ويتوصل الى دخل أقل من الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة نتيجة احتساب الفوائد للسنة القادمة وهي تعود الى السنة الحالية، وبالتالي ينشأ لنا اصول والتزامات مؤجلة، السبب الرئيسي هو الفارق الزمني في احتساب الفوائد .

د- المطلوبات

توضح قائمة المركز المالي الخاصة بالمصرف لسنة 2018\12\31 البيانات التالية :

جدول رقم (١٢)

كشف المطلوبات

البيان	المبالغ **2018**	المبلغ **2017**
مبالغ تحت التسوية*	3.493.128	**2.431.471**
شيكات بنكية مصدقة	1.724.883	**1.971.560**
مخصص تدني الائتمان التعهدي	1.114.837	**650.875**
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات	1.054.257	**6.403.263**
توزيعات أرباح مستحقة	628.055	**176.907**
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	496.990	**127.415**
التزامات لقاء خدمات الصرف الالي	330.065	**63.301**
أرصدة وتعويضات العملاء المتوفين	275.060	**262.882**
رسوم وطوابع مستحقة غير مدفوعة	123.313	**1.780.815**
ذمم الدائنة	116.004	**871.308**
الفوائد المستحقة	79.573	**120.865**
تأمينات المستلمة	50.360	**161.544**
استقطاعات من المنتسبين (الضمان الاجتماعي)	46.426	**102.167**
أخرى	312.699	**888.124**

اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف آشور الدولي

إن القاعدة الضريبية التي تستخدم في فصل الالتزامات الضريبية وهي قاعدة الضريبة التي تنص باستخدام المعادلة المحاسبية الاتية :

القاعدة الضريبية للالتزامات الاخرى هي :

القاعدة الضريبية = القيمة المرحلة – المبالغ القابلة للاستقطاع في المستقبل

الالتزامات – الإيرادات المقبوضة مقدماً:

القاعدة الضريبية = القيمة المرحلة – مبالغ غير خاضعة للضريبة في المستقبل

بعض الأحيان يكون هناك قاعدة ضريبية لا يعترف بها لا اصلا ولا التزاما في قائمة المركز المالي.

ومن خلال الجدول السابق أظهرت كشوفات (الايضاحات) الخاصة بحساب المطلوبات الاخرى بتاريخ 2018\12\31 الحسابات التالية في الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١٣)

كشف الفوائد المستحقة

البيان	المبلغ
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	496.990
رسوم وطوابع مستحقة غير مدفوعة	123.313
الفوائد المستحقة	79.573

اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف آشور الدولي

وإذا ما افترضنا أن الهيئة العامة للضرائب تحتسب الدخل على الاساس النقدي من اجل تقدير الضريبة التي تفرض على المصرف، من خلال الجدول السابق الذي أظهر لنا الفوائد المستحقة التي اعتبرت جزءا من ايرادات المصرف وذلك لأنها لم تدفع في الوقت المناسب واستحقت الدفع الى السنة القادمة، إذ سوف تؤثر في احتساب الدخل في السنة القادمة مما أبرز لنا التزامات ضريبية مؤجلة على المصرف حيث نلاحظ ارتفاع صافي الربح من سنة ٢٠١٨ الى ٢٠١٩ بمبلغ (١٣١٣٦٨٣) وذلك يرجع الى المبالغ المستحقة التي تعود الى سنة ٢٠١٨ التي لم يتم احتسابها ضريبية حيث انها ستضاف في السنة القادمة كمصروفات او ايرادات وبالتالي سينخفض الربح .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية الخاصة بعينة البحث (مصرف آشور الدولي) تم التوصل إلى مجموعة من النتائج.

أ- عدم الاعتراف (بالإيرادات المستحقة) وبالتالي نشوء التزامات ضريبية مؤجلة بقيمة تلك الايرادات.

ب-الاعتراف بالمصاريف المدفوعة مقدما (عام ٢٠١٧ ضريبيا)، في حين الاعتراف بها عام ٢٠١٨ على وفق معيار المحاسبة، "ضرائب الدخل"، مما يترتب عليه أصول ضريبية مؤقتة مؤجلة بنفس قيمة المصاريف المدفوعة مقدما.

ت-عدم الاعتراف بالإيرادات المستلمة مقدما خلال عام ٢٠١٧، حيث سيترتب على ذلك نشوء التزامات ضريبية مؤقتة مؤجلة بمبلغ (١٠,٢٣٥.٠٠٠)، نتيجة اعتمادها ضريبيا في عام ٢٠١٨.

ث-عدم الاعتراف بالمصاريف المستحقة وغير المدفوعة البالغة ٦٩٩.٨٧٦.٠٠٠ دينار عراقي، نظرا لعدم دفعها نقدا خلال عام ٢٠١٧، حيث سيؤدي الى نشوء أصول ضريبية مؤقتة (مؤجلة) بالقيمة نفسها.

ج- ثبات الفرضية من خلال تحليل القوائم المالية الخاصة بعينة البحث توصلت الباحثة الى اثبات الفرضية وتأثير الفارق الزمني في احتساب الفروق الضريبية التي تتولد نتيجة الاختلاف الزمني في تسجيل المعاملات بالنسبة للوحدة الاقتصادية و هيئات الضرائب .

اولا : الاستنتاجات

١- اهمية الافصاح المحاسبي عن فروقات الضرائب المؤجلة، من أجل جذب المستثمرين المرتقبين.

٢- تؤثر الفروقات الضريبية المؤجلة على قائمة الدخل من خلال الضريبة المؤجلة والحالية ويجب أن يعترف بها كدخل أو مصروف وأن تتضمن في الربح المحاسبي.

٣- تخصيص الضرائب المؤجلة بحسب توقيتها والفارق الزمني الى فروقات ضريبية دائمة وفروقات ضريبية مؤقتة.

٤- توضح قائمة الدخل التابعة لمصرف آشور الدولي عدم وجود فروقات ضريبية مؤجلة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١

٥- توضح قائمة المركز المالي في جانب الموجودات وهي حسابات الفوائد المستحقة الناتجة عن فروق في التسجيل الزمني لها.

٦- توضح قائمة المركز المالي في جانب المطلوبات ظهور فروقات ضريبية مؤجلة وتشمل المصاريف والفوائد المستحقة على المصرف.

٧- لم تكشف قوائم الدخل التابعة لمصرف آشور الدولي عن أي فروقات ضريبية مؤجلة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، حيث يمثل عدم الكشف عن هذه الفروقات تعارضاً مع مبدأ الإفصاح المحاسبي.

٨- تؤثر فروقات الضرائب المؤجلة على الربح المحاسبي حيث يتوضح ارتفاع في صافي الربح المحاسبي خلال المقارنة بين عام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ .

٩- تعهد القاعدة المحاسبية رقم (١٣) إلى متطلبات الإفصاح في الوحدات الاقتصادية، وبخاصة إذا ظهرت فروقات ضريبية هائلة بين سنة وأخرى.

ثانيا: التوصيات

١- ضرورة الكشف عن الأسباب التي أدت إلى ظهور فروقات ضريبية مؤجلة في القوائم المالية والنتائج التي أسفرت عنها.

٢- يجب الاعتراف بالفروقات الضريبية المؤجلة على الرغم من اختلاف فترة السداد، من أجل زيادة العدالة في عرض القوائم المالية.

٣- العمل على تطبيق المعيار المحاسبي الخاص بضرائب الدخل من أجل توحيد الممارسات المحاسبية في احتساب مبلغ الضريبة المستحق.

٤- تكرار في مراجعة التقارير والتشريعات الصادرة في العراق التي تخص ضرائب الدخل وطرق احتسابها وجعلها تتماشى دوليا مع المعايير الدولية للمحاسبة عن ضرائب الدخل.

٥- مقارنة الفروقات بين القاعدة المحاسبية رقم (١٣) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) في احتساب فروقات الضرائب المؤجلة وأثرها على القوائم المالية الأربع.

٦- يجب أن يفصح مصرف آشور للاستثمار الدولي عن حالات عدم التوثيق بخصوص حكم الإدارة عن مبلغ الضريبة للفترة الجارية.

٧- زيادة الوعي عن اهمية الافصاح المحاسبي في القوائم المالية، بالعمل على اجراء دراسات تحليلية من أجل تقليل الفجوة التي تحدث بين الربح المحاسبي والضريبي.

٨- العمل على تطبيق أساس الاستحقاق النقدي في الهيئات الحكومية بشكل عام وهيئة الضرائب بشكل خاص من أجل الوصول الى ربح عادل وحقيقي ومطابق.

المصادر :

١- المصادر العربية :

اولا- الكتب

١- ابو عجوة ، محمد ، حماد ، عبد العال ،بلا سنة نشر" القوائم المالية " ، جامعة عين شمس ، مصر ، بلا سنة.

ثانيا- المجلات و الدوريات

٢- العركي، معن محمد الحسن حامد،٢٠٢١ " تأثير المراجعة الخارجية على جودة المعلومات القوائم المالية " المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد الثامن و العشرين ، السودان .

٣- حسوس ،صديق و اخرون ،بلا سنة " الفروقات المؤقتة و محاسبة الضريبية المؤجلة في الشركات الفردية وفق النظام المحاسبي المالي ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، العدد ٣١ ، جامعة المسيلة .

٤- حسين ، حيدر كاظم ، واخرون ،٢٠٢٠ " دور المعيار الدولي ١٢ في تحسين الايرادات الضريبية من الاستثمارات الاجنبية وانعكاسه على الاستثمار الاجنبي " ، مجلة الدنانير ، العدد ١٩ .

٥- عثمان ، مدحي ، ٢٠١٢" اهداف القوائم المالية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد ٧ ، جامعة البليدة ، الجزائر.

٦- يوسف ، محمد علي ، ٢٠١٥" الافصاح عن الضرائب المؤجلة وفق المعيار المحاسبي ١٢ " ، مجلة الدراسات المحاسبية و مالية ، العدد ٣٠ ، العراق .

٧- قدادة ، مجد عيسى ، ٢٠٢١" أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية " ، جامعة الشرق الاوسط.

٨- مامش، واخرون، بلا سنة نشر "محاسبة الضريبة على الارباح وفقا للمعايير المحاسبة الدولية في ظل الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر) مجلة الحقوق والعلوم الانسانية العدد الاقتصادي٣٤__ (٠١)

ثالثا- رسائل الجامعية

٩- القرالة ، مثقال محمود ،٢٠١٣" اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر العجيلي ، عمر تركي ، أثر عدم تبني معيار المحاسبة الدولي (١٢) ضرائب الدخل على القوائم المالية " ، جامعة الشرق الاوسط .

١٠-الريشاني ، سمير ، ٢٠١٩ "محاضرات في معيار المحاسبي دولي ١٢ ضرائب دخل " ، عمان .

١١-"مدققي الحسابات الخارجيين الاردنيين " ، ٢٠١١، الاردن .

١٢-اللايذ ، علي عبد الغني ، ٢٠١٤ " مدى التزام المدقق الضريبي بمتطلبات ممارسة مهنة التدقيق واثر في تحسين فعالية التدقيق الضريبي " جامعة الشرق الاوسط .

١٣-رمضان ، علي محمود ، ٢٠١٤"أثر ادارة الارباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي " جامعة دمشق

١٤-زكريا ، نائلة فتحي ، ٢٠١٤" استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار ، جامعة دمشق .

١٥-شمسو ، هبة طارق السيد ، ٢٠١٩ " دراسة لدور و مسؤولية مراقب الحسابات في المحاسبة عن ضرائب الدخل ، مصر .

١٦-فؤاد ، اليهم ، ٢٠١٥ " تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " ، جامعة ام البواقي ، الجزائر.

١٧-قدادة ، مجد عيسى ، ٢٠٢١" أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية " ، جامعة الشرق الاوسط .

١٨-كسكس ، مسعود ، ٢٠١٤ " أثر تطبيق الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية في الجزائر دراسة ميدانية " لعينة من المحاسبين في الجنوب الشرقي" .

١٩-مقدم ، خالد ، ٢٠١٣ " قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة النظام المحاسبي المالي" جامعة قاصدي ، الجزائر .

٢٠-هوارية، بن قنونة،٢٠١٥ "النظام المحاسبي المالي واثاره على مكونات القوائم المالية -دراسة حالة مؤسسة ترانس كنال ٠٢ بوادي وهيو " ، جامعة عبد الحميد ، الجزائر .

رابعا- القوانين والتقارير و القواعد

٢١-البنك المركزي المصري،٢٠٠٨ ، قواعد اعداد وتصوير قوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف و القياس المعتمدة من مجلس وادارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر .

٢٢-القاعدة المحاسبية رقم ١٣ (ضرائب الدخل)

٢- المصادر الاجنبية :

23-Brouwer A, Naarding E. Making deferred taxes relevant. *Account Eur.* 2018;15:200-230.

DOI: 10.1080/17449480.2018

24-by Michael J. Buckle, Ph.D., James Seaton, Ph.D., and Stephen Thomas, Ph.D ,.FINANCIAL STATEMENTS,2014.

25- (Zulfa R., Rahmat H.,2019" The Effect Of Tax Planning And Deferred Tax Liabilities On Earns Management", Economic and Accounting Journal, Vol.2, No.2 , pp:124-132

خامسا : المواقع الالكترونية

٢٦- هيئة الاوراق المالية

https://www.isc.gov.iq/?do=view&type=company&id=5